# تحليل اقتصادى لاستهلاك الموالح
# فى الجمهورية العربية المتحدة

للدكتور محمد محيى الدين نصرت

والمهندس الزراعى رجاء عبد الرسول حسن

---

## مقدمة

إنه رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب بتوفير السلع والخدمات لكل منهم يعد فى الوقت الحاضر من أهم أهداف الدولة، ولكى يتسنى تحقيق هذا الهدف عملت الحكومة على توزيع موارد الدولة وتنسيقها بين مشروعات الإنتاج ومشروعات الخدمات، وتحقيق التناسق بين حاجات المجتمع المتغيرة وبين الموارد المتاحة المحدودة .

وإذا كانت السياسة الاقتصادية للبلاد تتجه إلى التوسع فى التصدير وتنويع الصادرات فإن من الأهمية بمكان أن تتفق أهداف التصدير مع المركز الاقتصادى للسلع المصدرة .

ولقد كانت « الموالح » إحدى حاصلات الفاكهة الهامة التى اتجهت إليها عناية الدولة للتوسع فى تصديرها ، وكسب أسواق خارجية جديدة لها . وفى الوقت الذى يعد فيه الطلب الداخلى على الموالح فى مصر أحد العوامل المحددة لحجم صادرات الموالح ، يعتبر متوسط الاستهلاك الفردى السنوى فى مصر من أقل المتوسطات

---

● الدكتور محمد محيى الدين نصرت : قسم الاقتصاد الزراعى فى كلية الزراعة بجامعة القاهرة .

● المهندس الزراعى : رجاء عبد الرسول حسن ماجستير فى الاقتصاد الزراعى ، المؤسسة التعاونية الزراعية .

بالدول المنتجة للموالح ، فإنه لم يزد فى السنوات الأخيرة عن تسعة كيلو جرامات فى السنة تقريباً، فإذا لوحظ أن متوسط نصيب الفرد من الفاكهة الشتوية الأخرى لم يزد عن كيلو جرامين من الموز ونحو نصف كيلو جرام من التفاح والكمثرى، يتضح أن متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من الفاكهة الشتوية كلها لا يتعدى نحو ١٢ كيلو جراماً ، وهو بذلك يقل عن المتوسط المماثل له فى أية دولة من دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى المنتجة للموالح، ويتراوح متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من الموالح فى هذه الدول بين ١٠ كيلو جرامات فى إيطاليا و٤٨ كيلو جراماً فى فلسطين المحتلة ، مع ملاحظة أن متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من الفاكهة الشتوية فى إيطاليا يرتفع إلى نحو ١٥ كيلو جراماً .

وعلى ذلك فحين وضع سياسة لإنتاج وتصدير الموالح المصرية فى السنوات القادمة ، ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار ضآلة متوسط استهلاك الفرد من الموالح، ومن الفاكهة بوجه عام ، إلى جانب العوامل الأخرى التى تؤثر فى استهلاكها كالزيادة المنتظرة فى عدد السكان ، وفى الدخل الفردى بسبب تنفيذ برامج التنمية ، هذا فضلا عن أن اتجاه زيادة استهلاك الفاكهة الشتوية سيستهدف استهلاك الموالح ، نظراً إلى انخفاض مستوى أسعارها نسبياً بحيث يجعلها أقرب إلى متناول المستهلكين من ذوى الدخول المحدودة .

ويتناول هذا البحث دراسة استهلاك الموالح فى الجمهورية العربية المتحدة ، من حيث تطوره واتجاهه ، والعوامل المختلفة التى تؤثر فيه .

وقد اتبعت فى إجراء هذا البحث طرق التحليل الوصفى، مع الاستعانة بالطرق الرياضية الإحصائية فى حساب الاتجاهات ، ومعامل الارتباط ، ومعامل المرونة للتغيرات المدروسة .

## تطور الاستهلاك الداخلى

اتجاه الاستهلاك الكلى : لا يكاد الإنتاج الحالى للموالح يكفى لأغراض الاستهلاك الداخلى ، مع أن هذا الاستهلاك يكاد يبلغ معدله فى الدول المتقدمة .

ولا يعنى ذلك — بطبيعة الحال — وجود زيادة فى الكميات المطلوبة فعلا من الموالح عن الكميات المعروضة منها فى الأسواق ، ويمكن بوجه عام النظر إلى طبيعة استهلاك الموالح لدينا فى ضوء الاعتبارات الآتية :

( ١ ) لا يزال المجتمع المصرى — كأغلب المجتمعات التى أخذت حديثاً بأسباب النمو الاقتصادى — يعتمد على أغذية الطاقة ، وعلى الأخص الحبوب ، ويقل اعتماده بشكل واضح على الأغذية الحافظة كالفاكهة واللحوم ، وهذا يرجع إلى الحقائق الاقتصادية المتعلقة بارتفاع كلفة إنتاج الوحدة من الأغذية الحافظة بقدر سبعة أمثال كلفة إنتاج الوحدة من أغذية الطاقة .

( ٢ ) إن الحكومة تدخلت فى تحديد أسعار الموالح — بصورة أو بأخرى — اعتباراً من عام ١٩٤٣ حتى الآن ، وكان الهدف من تدخلها فى جميع الأحوال حماية المستهلك بوضع الموالح فى مستوى سعرى مناسب لطبقات المستهلكين من محدودى الدخل ، وهذا التدخل يجعل الموالح — فى واقعها — أقرب أنواع الفاكهة إلى متناول هذه الطبقات ، وذلك فضلا عن العامل المحدد الذى يتمثل فى ارتفاع أسعار الفاكهة الشتوية الأخرى ، كالتفاح ، والكمثرى ، نظراً لعدم إمكان التوسع فى إنتاجهما أو استيرادهما إلا بحد معين ، وهذا يجعل استهلاكها مقصوراً على فئات معينة من المستهلكين ذوى الدخول المرتفعة ، أما الموز — وهو المنافس الفعلى الوحيد للموالح — فإن أسعاره أعلى نسبيا من أسعار البرتقال فى أغلب الأحيان .

( ٣ ) يعتبر استهلاك الليمون المالح شائعاً فى المنزل المصرى ، لأنه يدخل فى إعداد كثير من أنواع الطعام وليس فاكهة ، وعلى الرغم من ذلك فإن نصيب الفرد من مختلف أنواع الموالح بما فيها الليمون المالح ، لا يزيد عن ربع ثمرة فى اليوم تقريباً .

وباستعراض اتجاه الاستهلاك الكلى الصافى من الموالح فى السنين من ١٩٤٨/١٩٦٠ يتبين أن الكمية المستهلكة سنوياً تتفاوت تبعاً لحجم الإنتاج ، على أن الاستهلاك الكلى ارتفع من ١٤٢ ألف طن فى عام ١٩٤٩ إلى ١٩٠ ألف طن فى عام ١٩٥١ ، ثم إلى ٢٤٤ ألف طن فى عام ١٩٥٣ ، وهو أقصى حد بلغه الاستهلاك الكلى

خلال هذه الفترة ، ثم تذبذب الاستهلاك بعد ذلك من ٢٣٦ ألف طن فى عام ١٩٥٤ إلى ٢٠٩ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ، ثم إلى نحو ١٦٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ [١] . وبحساب الاتجاه العام للاستهلاك الكلى الصافى من الموالح خلال هذه الفترة يتضح أنه يميل إلى أعلى بمعدل قدره ٢,٤ ٪ كما يبلغ المتوسط العام له خلال هذه الفترة نحو ١٩٥ ألف طن ، ويتضح ذلك من الرسم البيانى رقم(١) .

وتعتبر المدن الرئيسية والمناطق الحضرية أكثر استهلاكا للموالح والفاكهة بوصف عام عن المناطق الريفية ، فقد اتضح من بحث ميزانية الأسرة فى مصر (١٩٥٨/١٩٥٩) أنه فى عينة عشوائية تمثل نحو ثلاثة آلاف أسرة ، تتكون من نحو ١٧ ألف فرد فى كل من الريف والحضر ، كانت جملة ما أنفقه المستهلكون فى المدن على استهلاك الفاكهة نحو ٢٦ ألف جنيه فى السنة. مقابل نحو تسعة آلاف جنيه للمستهلكين الريفيين [٢] . كذلك اتضح من البحث السابق أن نحو ٥٥ ٪ من الأسر فى المدن تزيد النسبة المئوية لإنفاقها على الفواكه عن ٢,٥ ٪ من جملة الإنفاق الاستهلاكى ، فى حين أن من تزيد نسبة إنفاقهم فى الريف على الفاكهة عن هذا الحد يمثلون نحو ٢٠ ٪ من الأسر [٣] واتضح بمعنى آخر أن نسبة ماينفق سنوياً على الفاكهة إلى جملة الإنفاق الاستهلاكى للأسر فى الحضر يبلغ نحو ٣,١٨ ٪ ، بينما لا تزيد هذه النسبة عن ٢,٠٤ ٪ فى الريف [٤] وذلك مع مراعاة ما سبق ذكره من أن إنفاق سكان المدن على الفاكهة يبلغ ثلاثة أضعاف مثيله فى الريف ، ولا يرجع هذا الوضع إلى التفاوت فى مستوى الدخول بين الريف والمدن فحسب ، بل إنه يرجع كذلك إلى اختلاف العادات الغذائية. وإذا أضيف إلى ذلك ارتفاع كثافة السكان فى المناطق الحضرية عما هى عليه فى مناطق الريف ، فإنه يمكن اعتبار المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبيرة هى المراكز الرئيسية لاستهلاك الموالح فى مصر .

---

(١) يرجع الى الملحق .
(٢) اللجنة المركزية للاحصاء : بحث ميزانية الاسرة بالعينة فى مصر ١٩٥٨/١٩٥٩ ) . ابريل ١٩٦١ ، ص ١٩٣ و ١٩٤ .
(٣) المرجع رقم ٢ ص ٦٣ وبيانات محسوبة
(٤) المرجع رقم ٢ ص ٣٥٧ و ٣٥٨ .

رسم بياني رقم (١)

انتهاء الاستهلاك الكلي الصافي ومتوسط الاستهلاك الفردي من الموالح

في الفترة (٤٨ - ١٩٦٠)

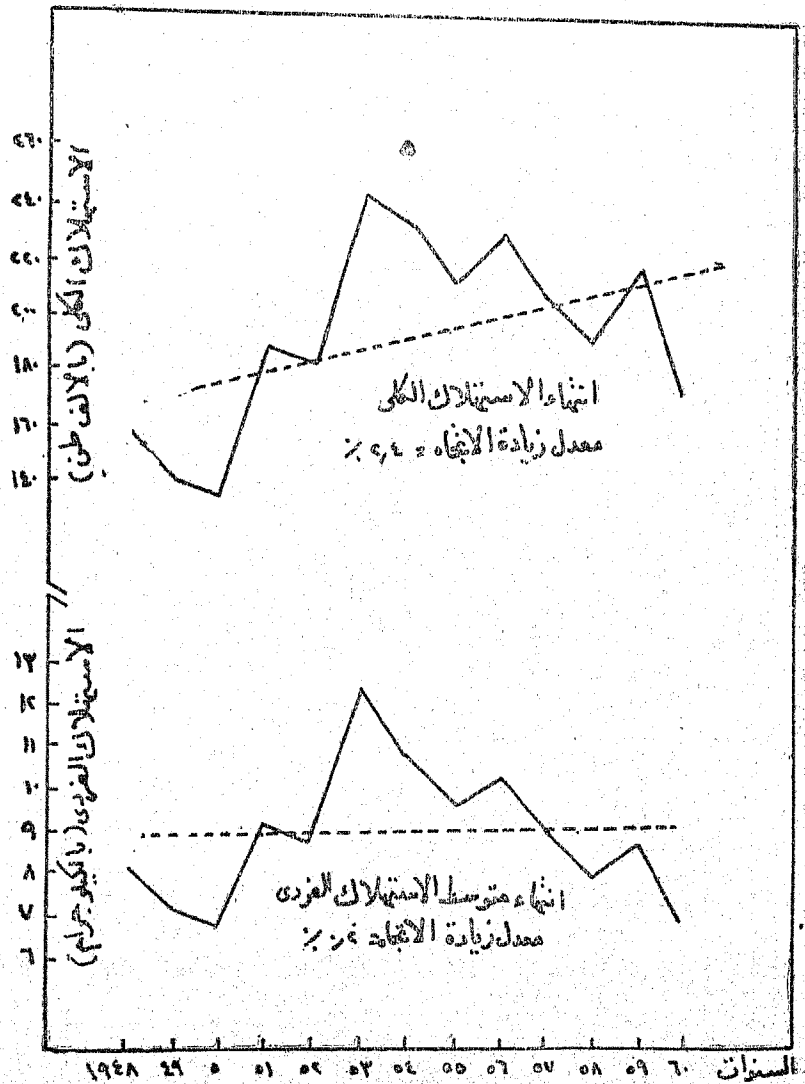


المصدر : ملحق رقم (١)

اتجاه الاستهلاك الفردى : بدراسة متوسط الاستهلاك الفردى السنوى للموالح فى مصر خلال الفترة ( ١٩٤٨ — ١٩١٠ ) ، باعتبار أن جميع السكان سواء أكانوا حضريين أم ريفيين من مستهلكى الموالح ، يتبين أن متوسط الاستهلاك الفردى السنوى يكاد يكون ثابتاً خلال هذه الفترة ، ويبلغ متوسطه العام نحو تسعة كيلو جرامات، فيما عدا ما طرأ عليه من ارتفاع خلال الفترة من ١٩٥٣ — ١٩٥٦، فقد بلغ حوالى ١٢,٥ كيلو جراما فى عام ١٩٥٣ كحد أقصى لمتوسط الاستهلاك الفردى السنوى من الموالح ، ثم هبط إلى ١٠,٩ كيلو جرامات فى عام ١٩٥٤ ، وكان فى عام ١٩٥٦ نحو ١٠,٤ كيلو جرامات ، وكان ذلك راجعاً إلى ارتفاع حجم إنتاج الموالح فى هذه السنوات ، ثم انخفض هذا المتوسط بعد ذلك إلى ٧,٩ كيلو جرامات فى عام ١٩٥٨ ثم الى ٦,٨ كيلو جرامات فى عام ١٩٦٠ [١] وبحساب اتجاه الاستهلاك الفردى من الموالح خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٠ يتضح أنه يميل إلى الارتفاع : معدل قدره ٠,٢ ٪ فقط ، أى بزيادة سنوية قدرها نحو ٢٠ جراماً ، ويتضح ذلك من الرسم البيانى رقم (١) ويعزى هذا الانخفاض فى معدل الزيادة السنوية إلى أن الإنتاج لم يزد خلال الفترة المشار اليها إلا بمقدار مقابل للزيادة فى عدد السكان تقريباً ، بحيث ظل مستوى الاستهلاك الفردى ثابتاً إلى حد ما إذا استبعدنا ما قد يطرأ على حجم الإنتاج من تقلبات سنة بعد أخرى ، فبينما يبلغ معدل النمو السنوى للسكان فى مصر بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ حوالى ٢,٣ ٪ [٢] ، فإن معدل الزيادة فى إنتاج الموالح خلال نفس الفترة لم يزد عن ٢,٤ ٪ .

## العوامل التى تؤثر فى استهلاك الموالح فى مصر

يتأثر الاستهلاك المحلى للموالح بعدة عوامل رئيسية أهمها : الظروف الديموجرافية السائدة ، ومستوى الدخل ، والأسعار . وإلى جانب ذلك توجد عوامل أخرى

---

(١) يرجع الى الملحق .

(٢) عبد المجيد فراج ( الدكتور ) السياسات السكانية ، الوثيقة رقم ٣/٢٦ فى معهد التخطيط القومى .

لها أثرها على استهلاك الموالح كالعادات الغذائية ، ومدى التحسينات والتسهيلات التسويقية المتوافرة ، وسيناقش فيما يلى أثر كل عامل من هذه العوامل على استهلاك الموالح فى مصر .

السكان : توجد علاقة منطقية بين الزيادة فى عدد السكان والزيادة فى استهلاك المواد الغذائية عموما ، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى ذات الأثر . وقد قدر خبراء منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة أن نحو ٥٠ ٪ من الزيادة فى الاستهلاك العالمى للموالح خلال الثلاثين عاما الأخيرة إنما كان أثرا مباشرا للزيادة فى عدد السكان[١] .

وبحساب معامل الارتباط البسيط بين عدد السكان والكميات المستهلكة من الموالح خلال السنوات من ١٩٤٨ — ١٩٦٠ ، يتبين أن الارتباط بينهما طردى ، ويبلغ معامل الارتباط نحو ٠٫٤٦ ، وهو لايعتبر معنويا على مستوى ٠٫٠٥[٢] ، ولكن لايستدل من انخفاض معامل الارتباط وعدم معنويته أنه لاتوجد علاقة بين الزيادة فى عدد السكان وارتفاع استهلاك الموالح ، لأن هناك عوامل أخرى تعمل على تحديد استهلاك الموالح على الرغم من الزيادة المطردة فى عدد السكان ، خصوصا فيما يتعلق بمستويات الدخل والأسعار ، وعلاوة على ذلك فإنه على فرض ازدياد الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة التى تستهلك فعلا فإن محاولة زيادة الكميات المعروضة لمواجهة هذا النقص تصادفها عدة صعوبات نظراً إلى عدم إمكان التوسع فى الإنتاج ، بسبب قيام مشكلات إنشاء الحدائق ، وطول الفترة التى تستغرقها الحديقة لكى تبلغ مرحلة الإنتاج ، فضلا على عدم إمكان سد النقص فى الإنتاج بالاستيراد من الخارج لشدة الحاجة إلى توجيه حصيلة البلاد من النقد الأجنبى إلى استيراد السلع الاستثمارية .

الدخل : تعتبر العلاقة بين الدخل الفردى والاستهلاك إحدى الحقائق الثابتة

---

(١) FAO, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, Vol. II, No. 8, 1959, P. 7.

(٢) يرجع الى الملحق والرسم البيانى رقم (٢) .

## رسم بيانى رقم (٢)

## العلاقة بين عدد السكان والاستهلاك الكلى من الملح

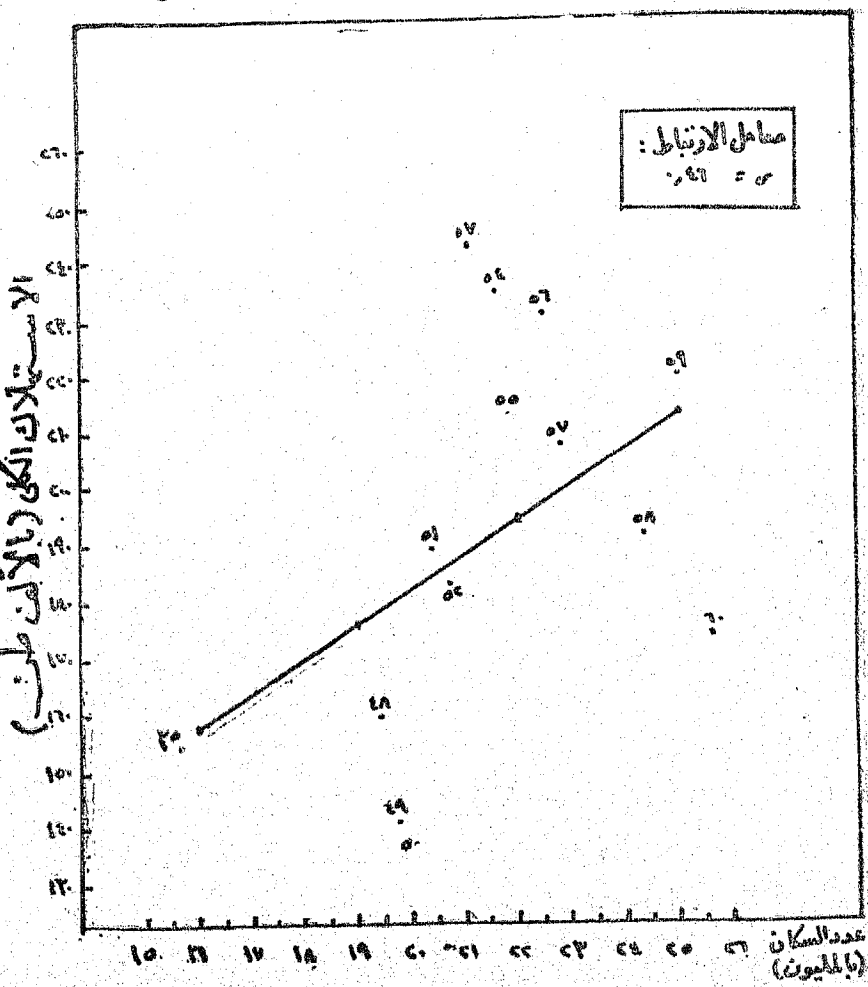

اقتصاديا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حين درس « ارنست انجل » ميزانية الدخل الفردى لعمال غربى أوربا وأوضح طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل الفردى[١] ، ويمكن إيضاح أثر الدخل على استهلاك الموالح بالاستعانة بالدراسة التى أجراها خبراء منظمة الأغذية والزراعة فى عام ١٩٥٩ واتضح منها أن مرونة استهلاك الفاكهة الطازجة بالنسبة للدخل فى دول غرب أوربا تكون عموما فى حدود ٠,٨ ، وهذا يعنى أن الزيادة فى الدخل بنسبة ١٠٪ تقابلها زيادة فى استهلاك الفاكهة الطازجة بنحو ٨٪ ، وهذه النسبة أعلى من النسب الخاصة بالأغذية عموما التى تراوحت بين ٥٪ و ٦٪ كما اتضح أن مرونة الطلب على الفاكهة الطازجة بالنسبة للدخل أقل فى الولايات المتحدة الأمريكية مما هى عليه فى أوربا الغربية ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من مستوى الدخل واستهلاك الفاكهة فى الولايات المتحدة[٢].

على أنه قد أصبح متاحا فى الوقت الحاضر — بعد أن أصدرت اللجنة المركزية للإحصاء نتائج بحثها عن ميزانية الأسرة بالعينة فى مصر (١٩٥٨/١٩٥٩) — إجراء دراسات تحليلية عن أثر مستويات الدخل فى الاستهلاك لمجموعات السلع الرئيسية ، وقياس مرونة الدخل Income Elasticity بالنسبة لاستهلاك الموالح.

وبتحليل العلاقة بين فئات الإنفاق السنوى ( الذى يشمل الإنفاق الاستهلاكى والمدفوعات التحويلية الأخرى) وبين النسبة المئوية للإنفاق على الفاكهة ، وحساب معامل الارتباط البسيط بينهما يتضح أنه طردى ويساوى ٠,٧٧٥ بالنسبة للمستهلكين فى المدن ، و ٠,٧٤٠ فى الريف وكلاهما معنوى على مستوى ٠,٠١ كذلك بتحليل العلاقة بين فئات الإنفاق السنوى والنسبة المئوية للإنفاق على الموالح ، يتبين أن معامل الارتباط البسيط بينهما طردى ويساوى ٠,٦٣٣ فى المدن ، وهو يعتبر معنويا على مستوى ٠,٠٥ كما يساوى ٠,٧٨٨ فى الريف ،

---

(١) زكى محمود شبانة ( الدكتور ) ، التسويق الزراعى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ١٩٥٦ ص ٤٥ .

(٢) Coreux L., Income Elasticity for the demand for food.

ويعتبر معنويا على مستوى ٠,٠١ [١].

وبتحليل العلاقة بين متوسط نصيب الفرد بالكيلوجرام من الموالح وفئات الإنفاق السنوى للأسر ، يتضح أن هذا المتوسط فى المدن يتراوح بين ١,٦ كيلوجرام للفرد فى الأسر التى يقل إنفاقها السنوى عن ٢٥ جنيها ، ثم يطرد فى الزيادة حتى يصل إلى ٢٩,٧ كيلو جراما للفرد فى الأسرة التى يزيد إنفاقها السنوى عن ١٠٠٠ جنيه ، وبحساب معامل الارتباط البسيط بين هذين المتغيرين يتضح أنه طردى ويساوى ٠,٩٩٥ فى المدن ، كما يساوى ٠,٨٨٤ فى الريف ، وكلاهما يعتبر معنويا على مستوى ٠,٠١ . وبحساب معامل المرونة Coofficient of Elasticity يتضح أنه يساوى ٠,٦٢١ فى المدن و ٠,٥٦٨ فى الريف ، ومعنى ذلك أنه بزيادة ١٠ ٪ فى الإنفاق السنوى ، فإن هذه الزيادة تصحبها زيادة فى استهلاك الموالح بنحو ٦ ٪ تقريبا .

فإذا أخذنا فى الاعتبار نصيب الفرد السنوى من المنصرف على الموالح بالقروش بدلا من نصيب الفرد بالكيلوجرام لوحظ أنه يتراوح بين أربعة قروش للفرد فى الأسر التى يقل إنفاقها السنوى عن ٢٥ جنيها ، ثم يطرد فى الزيادة حتى يصل إلى نحو ١٢٧ قرشا للفرد فى الأسر التى يزيد إنفاقها عن ١٠٠٠ جنيه سنويا فى المدن ، أما فى الريف فيتراوح نصيب الفرد بين ثلاثة قروش فى الأسر التى يقل إنفاقها السنوى عن ٢٥ جنيها و ٥٩ قرشا للفرد فى الأسر التى يزيد إنفاقها السنوى عن ١٠٠٠ جنيه .

وبحساب معامل الارتباط البسيط للوقوف على طبيعة هذه العلاقة ، يتضح أنه طردى ويساوى ٠,٩٩٨ فى المدن و ٠,٩٠٢ فى الريف ، وكلاهما معنوى على مستوى ٠,٠١ ، وبحساب معامل المرونة يتضح أنه يساوى ٠,٩١٦ فى المدن و ٠,٧١١ فى الريف ، أى أن زيادة ١٠ ٪ فى الإنفاق السنوى تقابلها زيادة فى المنصرف على استهلاك الموالح بمقدار نحو ٩ ٪ فى الحضر ونحو ٧ ٪ فى الريف .

ومن الواضح أن مرونة المصروفات أعلى من مرونة الكميات وهذا طبيعى مادامت فئات المستهلكين من ذوى الدخل المرتفع يستهلكون عادة أصنافا أعلى سعرا مما يستهلكه غيرهم من المستهلكين ذوى الدخول الأقل نسبيا .

---

(١) اللجنة المركزية للاحصاء ، بحث ميزانية الاسرة بالعينة فى مصر ( ١٩٥٩/٥٨ ) ابريل ١٩٦١ ، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية ص ١٩٣ ، ١٩٧ .

هذا وارتفاع مرونة الطلب على الموالح بالنسبة للدخل فى مصر إنما يعزى أساسا إلى انخفاض معدل الاستهلاك الفردى منها ومن الفاكهة بصفة عامة ، مما يتفق معه أن أى ارتفاع فى الدخل ، وبالتالى فى الإنفاق السنوى الاستهلاكى سيصحبه التحول من الاعتماد على أغذية الطاقة إلى الاعتماد على الأغذية الحافظة ، وفى مقدمتها منتجات البساتين .

الأسعار: إزاء الوضع الذى يكتنف استهلاك الموالح فى مصر وسبقت الإشارة إليه، فإنه يتوقع أن تكون درجة استجابة تغير الكمية المطلوبة من الموالح بالنسبة إلى التغير فى الأسعار كبيرة ، أو بمعنى آخر على درجة عالية من المرونة ، وهذا يعتبر منطقيا ، لأن الموالح ما زالت تعتبر من الكماليات لدى السواد الأعظم من السكان، وأنه يمكن استبدالها بأنواع أخرى من الفاكهة كالموز والكمثرى لفئات المستهلكين من ذوى الدخول المرتفعة نسبيا ، إلا أنه ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار صغر معدل الاستهلاك الفردى للموالح ، وضآلة نسبته إلى جملة الإنفاق السنوى ، بدرجة قد لاتجعل تأثير الأسعار على الاستهلاك الكلى للموالح واضحا بدرجة ملحوظة .

ولا تتوافر فى الوقت الحاضر بيانات توضح العلاقة بين أسعار الموالح والكميات المطلوبة منها التى تتناسب معها عكسيا طبقا لقانون الطلب ، على أنه بدراسة العلاقة بين الأسعار والكميات المستهلكة فعلا من البرتقال — فى ضوء البيانات المتاحة — للفترة من ١٩٣٤ — ١٩٤١ ، وهى الفترة التى سبقت التدخل الحكومى فى أسعار الموالح ، حين شرعت الحكومة فى تحديد أسعار التجزئة للموالح فى عام ١٩٤٤ بحيث لاتزيد عن سعر الجملة مضافا إليه نسبة مئوية عن هذا السعر[١] . وقد استبعدت سنتا ١٩٤٢ و١٩٤٣ نظراً إلى ظروف الحرب العالمية الثانية التى كانت خلالها ، ولوجود عدد كبير من قوات الحلفاء فى مصر دخلت فى زمرة المستهلكين، فتأثرت الأسعار بذلك تأثرا مباشرا ، فضلا عما اجتاح البلاد من تضخم نقدى خلال سنى الحرب وما تلاها ، وقد ظهرت آثار هذا التضخم فى ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية بوجه عام[٢] .

(١) عبد الفتاح محمود ومحمود السباعى ، تطورات الاسعار ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ١٩٤٩ ، ص ١٦٣ .
(٢) محمود السباعى ، التطورات الاقتصادية فى مصر وآثارها فى الاسعار والارباح ، الجزء الاول ١٩٥١ ، ص ٧ ، ٨ .

وبحساب معامل الارتباط البسيط بين الكميات المستهلكة من البرتقال والأسعار . يتضح أنه عكسى ، ويساوى — ٠,٤١ ، وهو غير معنوى على مستوى ٠,٠٥ كذلك بحساب معامل المرونة للطلب الذى يمثل التغير النسبى فى الكميات المستهلكة وهو الذى يصحب التغير النسبى فى الأسعار يتضح أنه لايزيد عن — ٠,٤٥ . ويجدر فى هذا الصدد أن نشير إلى أن مرونة استهلاك البرتقال بالنسبة للأسعار قد بلغت — ١,٠ فى ألمانيا الغربية فى الفترة التى بين (١٩٥٠ و١٩٥٨)، كما بلغت — ٠,٦٥ فى فرنسا فى الفترة من (١٩٥٠ — ١٩٥٧ )[١] .

وتعزى عدم مرونة الطلب على المواح فى مصر إلى ضآلة متوسط الاستهلاك الفردى ، وإلى ضآلة نسبة هذا الاستهلاك إلى جملة الإنفاق السنوى ، وإلى جملة الدخل الفردى النقدى ، فقد بلغت نسبة المنفق سنويا على المواح مقارنة بجملة الإنفاق السنوى نحو ٠,٧٥ ٪ فى المدن و ٠,٤٢ ٪ فى المناطق الريفية ، بل إن النسبة المئوية للمنفق سنويا على الفاكهة بمختلف أنواعها مقارنة بجملة الإنفاق الاستهلاكى لم تزد عن ٣,١٨ ٪ فى المدن ، وعن ٢,٠٤ ٪ فى المناطق الريفية[٢] .

عوامل أخرى : إن استهلاك المواح يتأثر بعدة عوامل أخرى أهمها العادات الغذائية ، ويتضح ذلك بمقابلة معدل استهلاك الفرد فى كل من المدن والريف ، إذ يقل استهلاك الفرد فى الريف عن مثيله فى المدن بنفس مستوى الدخل[٣] . ويرجع ذلك إلى الاختلاف فى العوائد الغذائية بين الريف والمدن ، إذ يزداد استهلاك الفاكهة والخضر فى المدن متأثرا بارتفاع مستوى الدخل ، فى حين أن الاستهلاك فى الريف يتجه عادة عند ارتفاع الدخل إلى اللحوم والمواد البروتينية بصفة خاصة ، وقياسا على ذلك تنعكس جميع العوامل التى تؤثر فى ارتفاع الوعى الغذائى على استهلاك المواح فى مصر . .

---

(١) FAO, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, Ibid, P. 8.

(٢) اللجنة المركزية للاحصاء ، بحث ميزانية الاسرة بالعينة فى مصر المرجع السابق ص ( ٣٥٥ — ٣٥٦ ) ، ( ٣٦٦ — ٣٦٩ ) .

(٣) المرجع السابق ، ص ( ٣٦٦ — ٣٦٩ ) .

## أوجه استهلاك الموالح فى مصر

يكاد ينحصر استهلاك الموالح المصرية محليا الآن فى الاستهلاك بالصورة الطازجة، أما استهلاك الموالح بالصورة « المصنعة » فلم يحرز تقدما ملموسا حتى الآن . ويعمل تصنيع منتوجات البساتين عموما على رفع القيمة الاقتصادية الفعلية لها بتحويلها إلى منتوجات أكثر قيمة، فضلا على استهلاكه لمقادير من متخلفات هذه الحاصلات، كما يعمل على تنظيم التوازن الاقتصادى للحاصلات المعدة عادة للاستهلاك الطازج كالموالح ، وتحويل هذه الحاصلات إلى منتوجات غير قابلة للتلف يساعد على تنظيم تسويقها طوال العام .

وأهم أنواع منتوجات الموالح المصنعة الآن فى مصر هى الشراب ، والعصير المركز ، ولا تتوافر فى الوقت الحاضر بيانات تفصيلية عن تطور إنتاجهما ، إلا أنه باستعراض الإنتاج الاجمالى لشراب الفاكهة يتضح أنه ارتفع من نحو ٣٠٠ طن فى عام ١٩٥١ إلى نحو ١٣٠٠ طن فى عام ١٩٦٠ [1] ، ويقدر إنتاج شراب الموالح بنحو ٥٠٠ طن مستخلصة من البرتقال والليمون ، وتعادل هذه الكمية نحو ٢٥٠ طنا من الموالح الطازجة [2] ، أما عصير الفاكهة فإن إنتاجه لم يبدأ قبل عام ١٩٥٨ فقد بلغ نحو ٤٧ طنا ارتفعت فى ١٩٥٩ إلى نحو ١٩٥ طنا ، ويقدر نصيب الموالح من الإنتاج الحالى بنحو ٦٠ ٪ . على أن القدرة الإنتاجية لمصانع الحفظ الحالية ، وهى مصانع قها ، وجروبى وأدفينا ، تقدر بنحو سبعة آلاف طن من الموالح الطازجة فى السنة ( باعتبار ساعات العمل ثمانى ساعات فقط ) ، وتتضمن خطة التنمية فى قطاع الصناعات الغذائية إنشاء ثلاثة مصانع طاقتها الإنتاجية نحو ١٢ ألف طن من الموالح الطازجة ينتظر أن يصل إنتاجها إلى نحو ٧٥٠ طنا

---

(١) اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى ٥٩/١٩٦٠ ، ص ٣١٨

(٢) على أساس معدلات قسم الصناعات الزراعية بوزارة الزراعة .

من العصير الطبيعى و ١٢٥٠ طنا من العصير المركز ، فضلا على إنتاجها من العجائن واليكتين وزيت القشر [١] .

## تطور الاستهلاك الخارجى

لم يكن للاستهلاك الخارجى نصيب من الاستهلاك الكلى للموالح المصرية قبل عام ١٩٣٤ ، حين بدأ الاهتمام بتصدير رسائل من هذه الموالح إلى الأسواق الخارجية وخاصة السوق الأوربية ، وهذه الصادرات ، التى كان معظمها موجها إلى السوق الألمانية — سرعان ما وقف إصدارها على أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، لتعذر وسائل النقل إلى الخارج من جهة ، ولحاجة السوق المحلى إلى هذه الكميات فى تموين قوات الحلفاء الموجودة بمصر من جهة أخرى . غير أنه منذ عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ والأعوام التى تلته بدأت العناية توجه من جديد إلى تصدير الموالح ، فبذلت جهود كثيرة فى هذا المجال نتج عنها ارتفاع حجم الصادرات ونسبتها إلى الإنتاج الكلى ، ففى البرتقال ارتفعت هذه النسبة من ٠,٦ ٪ فى عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ إلى نحو ١٠ ٪ فى عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، وإن كانت قد انخفضت إلى ٥ ٪ فى موسم ١٩٦٠ / ١٩٦١ ، وارتفعت فى اليوسفى من ١,٠ ٪ فى عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ إلى نحو ٢ ٪ فى موسم ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، ثم إلى ٣ ٪ فى موسم ١٩٦٠ / ١٩٦١ . وارتفعت فى الليمون المالح من ٠,٣ ٪ فى عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ إلى ٥ ٪ فى عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن هذه الصادرات مازالت تشكل نسبة ضئيلة فى جملة الإنتاج بمقابلتها بالنسب المماثلة للدول المصدرة للموالح ، فضلا على أن الدراسة الموضوعية لتصدير الموالح المصرية توضح ما يكتنفه من صعوبات بعضها يتعلق بمشكلات تسويقية ، والآخر يرتبط بالمنافسة الخارجية من باقى الدول العريقة فى التصدير .

---

(١) سجلات وزارة الصناعة ، مصلحة التنظيم الصناعى .

## الخلاصة

يستهلك الجزء الأكبر من إنتاج المواليح فى مصر الآن على صورتها الطازجة ، إذ لاتزيد نسبة الصادر إلى جملة إنتاج المواليح عن نحو ٢,٣ ٪ ، على أساس متوسط السنوات الخمس ( ٥٦ — ١٩٦٠ ) ، كذلك لم يظهر بعد أثر التصنيع فى استيعاب جانب كبير من الإنتاج .

ويلاحظ أنه برغم اتجاه الاستهلاك الكلى للمواليح إلى الارتفاع بمعدل قدره ٢,٤ ٪ خلال الفترة من ١٩٤٨ — ١٩٦١ ، فإن الاتجاه العام للاستهلاك الفردى ظل بلا تغير يذكر ، ويرجع ذلك إلى اطراد الزيادة فى عدد السكان .

ويتأثر استهلاك المواليح فى مصر بعدة عوامل رئيسية أهمها الدخل ، والأسعار ، فضلا عن العوامل الديموجرافية ، وإلى جانب ذلك توجد عوامل أخرى لها أثرها فى استهلاك المواليح كالعادات الغذائية ، ومدى التحسينات والتسهيلات التسويقية المتوافرة .

ولقد تبين من مناقشة هذه العوامل أن الدخل هو أهمها ، وأن معامل المرونة للاستهلاك الفردى من المواليح مع فئات الإنفاق السنوى للأسر يبلغ نحو ٠,٦ ، وإلى أن يتسنى تقدير الاستهلاك الكلى من المواليح فى السنوات القادمة ، ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار الزيادة المنتظرة فى استهلاك المواليح تبعاً لزيادة متوسط دخل الأسرة ، وزيادة عدد السكان .

والمنتظر أن يرتفع متوسط دخل الأسرة سنويا تبعا لتنفيذ برامج خطة التنمية فى مختلف القطاعات إلى نحو ٣١٣ جنيها فى عام ٦٤/١٩٦٥ ، وإلى نحو ٤٠٤ جنيهات فى عام ٦٩/١٩٧٠ ، أى بزيادة تبلغ نحو ٢٥ ٪ و ٦٢ ٪ على الترتيب عما كان عليه فى عام ٥٩/١٩٦٠ . ولما كان متوسط الاستهلاك الفردى قد بلغ نحو تسعة كيلو جرامات ، فى السنوات الخمس الأخيرة ، فإنه ينتظر أن يصل هذا المتوسط فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ إلى نحو ١١ كيلو جراما ، وفى عام ٦٩ / ١٩٧٠ إلى نحو ١٤ كيلو جراما ، إذا فرض أن ارتفاع الدخل هو وحده العامل المؤثر فى ثبات المستوى الحالى للاسعار .

وإذا تحققت الزيادة المتوقعة فى عدد السكان ، التى ينتظر أن تصل إلى نحو ٢٨,٧ مليون فرد فى عام ١٩٦٥/٦٤ ، وإلى نحو ٣١,٧ مليون فرد فى عام ١٩٧٠/٦٩ فإنه يمكن تقدير الاستهلاك الكلى من المواخ الطازجة بنحو ٣١٦ ألف طن فى عام ٧٠/٦٤ ، ونحو ٤٤٤ ألف طن فى عام ١٩٧٠/٦٩ ، إذا احتسبنا الزيادة المتوقعة فى متوسط الاستهلاك الفردى سنويا من المواخ .

## المراجع


١ — اللجنة المركزية للإحصاء : بحث ميزانية الأسرة بالعينة فى مصر ( ١٩٥٩/٥٨ ) ، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية ، ابريل ١٩٦١ .

٢ — حسن محمد حسين ( الدكتور ) : البحث الإحصائى ، الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

٣ — زكى محمود شبانة ( الدكتور ) : التسويق الزراعى ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة بالاسكندرية ، ١٩٥٩ .

٤ — عبد الفتاح على ومحمود السباعى : تطورات الأسعار ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٩ .

٥ — كروس ، و . ف : تقرير عن المركز الاقتصادى لمنتجات البساتين فى الزراعة المصرية ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٥ .

٦ — لجنة التخطيط القومى : إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ( ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ) ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٩ .

٧ — اتحاد الصناعات المصرية — الكتاب السنوى ٦٠ / ١٩٦١ ، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية ، ١٩٦١ .

(8) FAO, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, Vol. II, No. 8, Rome, Nov. 1959.

(9) Gereux, L., Income Elasticity for the Demand for Food, FAO, Rome, 1959.

(10) Shepherd, G. S., Agricultural Price Analysis, Iowa State College Press, Ames, Iowa, 1947.

(11) Shepherd, G. S., Agricultural Price and Income Policy, Iowa State College Press, Ameo, Iowa, 1955.

ملحق

## جدول يوضح الاستهلاك المحلى من الموالح فى الفترة من ١٩٤٨/١٩٦٠

| السنوات | عدد السكان فى شهر يناير | جملة الإنتاج | الموجودات بعد حساب التجارة الخارجية | الباقى لغذاء الانسان بعد حساب الفاقد | الغذاء الصافى (١) | نصيب الفرد | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | كجرام فى السنة | جرام فى اليوم | ٢ كالورى فى اليوم | ٣ بروتين فى اليوم | ٤ دهون فى اليوم |
| | بالألف فرد | بالألف طن | بالألف طن | بالألف طن | ألف طن | | | | | |
| ٤٨/٤٧ | ١٩٤٣٢ | ٢٥١ | ٢٥١ | ٢٢٦ | ١٦٠ | ٨و٢ | ٢٢و٤ | ١٠و٥ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٤٩/٤٨ | ١٩٧٨٨ | ٢٢٢ | ٢٢٢ | ٢٠٠ | ١٤٢ | ٧و٢ | ١٩و٧ | ٩و٣ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٥٠/٤٩ | ٢٠٠٠٢ | ٢١٥ | ٢١٥ | ١٩٣ | ١٣٧ | ٦و٨ | ١٨و٦ | ٨و٧ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٥١/٥٠ | ٢٠٤٤٣ | ٢٩٣ | ٢٩٨ | ٢٦٨ | ١٩٠ | ٩و٣ | ٢٥و٥ | ١٢و٠ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٥٢/٥١ | ٢٠٨٠٦ | ٢٨٢ | ٢٨٧ | ٢٥٨ | ١٨٣ | ٨و٨ | ٢٤و٠ | ١١و٣ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٥٣/٥٢ | ٢٠١٨٦ | ٣٧٥ | ٣٨١ | ٣٤٣ | ٢٤٤ | ١٢و٥ | ٣٤و٢ | ١و٠٦ | ٠و٣ | ٠و١ |
| ٥٤/٥٣ | ٢١٥٧٢ | ٣٦١ | ٣٧٠ | ٣٣٣ | ٢٢٦ | ١٠و٩ | ٢٩و٩ | ١٤و٠ | ٠و٣ | ٠و١ |
| ٥٥/٥٤ | ٢١٩٣٦ | ٣٣١ | ٣٣٤ | ٣٠١ | ٢١٤ | ٩و٨ | ٢٦و٨ | ١٢و٦ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٥٦/٥٥ | ٢٢٣٦٦ | ٣٦٥ | ٣٦٣ | ٣٠٧ | ٢٣٢ | ١٠و٤ | ٢٨و٤ | ١٣و٣ | ٠و٣ | ٠و١ |
| ٥٧/٥٦ | ٢٢٨٠٠ | ٣٢٢ | ٣٢١ | ٢٨٩ | ٢٠٥ | ٩و٠ | ٢٤و٧ | ١١و٦ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٥٨/٥٧ | ٢٤٤٥٦ | ٣٠٨ | ٣٠٢ | ٢٧٢ | ١٩٣ | ٧و٩ | ٢١و٦ | ١٠و٢ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٥٩/٥٨ | ٢٥٠٣٧ | ٣٥٤ | ٣٤٥ | ٣١١ | ٢٢١ | ٨و٨ | ٢٤و١ | ١١و٠ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٦٠/٥٩ | ٢٥٦٣٢ | ٢٩٤ | ٢٧٢ | ٢٤٥ | ١٧٤ | ٦و٨ | ١٨و٦ | ٨و٧ | ٠و٢ | ٠و١ |
| ٦١/٦٠ | ٢٦٢٠٠ | ٣٠٣ | ٢٨٩ | ٢٦٠ | ١٨٥ | ٧و١ | ١٩و٥ | ٩و٢ | ٠و٢ | ٠و١ |

المصدر : سجلات قسم اقتصاد الانتاج ــ مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء بوزارة الزراعة .

(١) معدل الاستخراج ٧١ ٪ (٢) بمعدل ٤٧ كالوريد لكل ١٠٠ جرام (٣) نسبة البروتين ٩ر٠ ٪

(٤) نسبة الدهن ٣ر٠ ٪ مصدر المعدلات السابقة : قسم اقتصاد الانتاج .